

## مصر: على السلطات الكف عن مضايقة واضطهاد الناشط الحقوقي والصحفي البارز حسام بهجت

قالت 45 منظمة حقوقية اليوم إن على السلطات المصرية الكف عن مضايقة واضطهاد الناشط الحقوقي والصحفي البارز حسام بهجت، الذي يواجه تهمة تنطوي على انتهاكات وتهدف إلى معاقبته لمجرد ممارسة حقه في حرية التعبير ونشاطه الحقوقي.

يُتوقع صدور الحكم في محاكمة حسام بهجت، المدير التنفيذي لـ "المبادرة المصرية للحقوق الشخصية" ومؤسسها، في 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2021. اتهم بهجت بـ "إهانة هيئة الانتخابات"، و"نشر أخبار كاذبة"، و"استخدام حساب على مواقع التواصل الاجتماعي في ارتكاب هاتين الجريمتين" ردا على تغريدة نشرها تنتقد إشراف الرئيس السابق لـ "الهيئة الوطنية للانتخابات" المصرية الراحل لاشين إبراهيم على الانتخابات البرلمانية. هذه القضية هي الأحدث في حملة استمرت لسنوات تستهدف حسام بهجت المعروف بنشاطه الحقوقي وعمله في الصحافة الاستقصائية.

**قال جو ستورك، نائب مديرة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في هيومن رايتس ووتش: "على الحكومة المصرية وقف اضطهادها المستمر لحسام بهجت. تبدو هذه الإجراءات القانونية التي لا تنتهي انتقاما واضحا من نشاطه الحقوقي."**

تصل عقوبة التهم الموجهة إلى بهجت إلى السجن ثلاث سنوات وغرامة تصل إلى 330 ألف جنيه مصري (19 ألف دولار أمريكي) بموجب قانون العقوبات المصري وقانون الجرائم الإلكترونية لعام 2018.

في 2016، منعت السلطات تعسفا حسام بهجت من السفر وجمدت أصوله على خلفية القضية 173، المعروفة بقضية "التمويل الأجنبي" الشهيرة، وهي تحقيق جنائي ينطوي على انتهاكات استمر لعقد واستهدف عشرات المنظمات غير الحكومية بقبود ظالمة مستمرة حتى اليوم.

في يوليو/تموز 2021، استدعى قاضي تحقيق في القضية 173 حسام بهجت واستجوبه على أساس تحقيقات أجراها جهاز "الأمن الوطني" سيئ السمعة، متهما إياه بتحريض الجمهور ضد مؤسسات الدولة. وبينما أسقط قضاة التحقيق تحقيقاتهم ضد 75 منظمة غير حكومية ونحو 220 ناشطا وموظفا، لا يزال حسام بهجت والمبادرة المصرية قيد التحقيق. في نوفمبر/تشرين الثاني 2015، احتجزت السلطات المصرية بهجت بشكل غير قانوني لثلاثة أيام بتهمة نشر أخبار كاذبة بعد تحقيقه الذي نشره موقع "مدى مصر" الإخباري المستقل، والذي يوضح بالتفصيل المحاكمة العسكرية لعدد من ضباط الجيش فيما يتعلق بخطة للإطاحة بالسلطة الحاكمة.

**قال محمد زارع، رئيس برنامج مصر في "مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان": "يشكل انتقام الحكومة المصرية من حسام وقادة المبادرة المصرية الآخرين تهديدا لمجتمع حقوق الإنسان في مصر وجزءا من نمط يهدد بشل المجتمع المدني. ندين بشدة هذا النمط الواضح من المضايقة والترهيب ضد حسام بهجت لمجرد إصراره على ممارسة حقه في حرية التعبير."**

في نوفمبر/تشرين الثاني 2020، اعتُقل واحتُجز ثلاثة من كبار موظفي المبادرة المصرية – جاسر عبد الرزاق، وكريم عتارة، ومحمد بشير – لعدة أيام بتهمة لا أساس لها تتعلق بالإرهاب بعد اجتماعهم بدبلوماسيين أوروبيين حول أزمة حقوق الإنسان في مصر. أطلق سراحهم بعد أيام إثر احتجاج عالمي، لكن لا يزالون يخضعون لمنع السفر وتجميد الأموال.

في فبراير/شباط 2020، اعتقلت السلطات الباحث الحقوقي في الجندر والجنسانية في المبادرة المصرية باتريك جورج زكي لدى وصوله إلى مطار القاهرة قادما من إيطاليا حيث كان يدرس. قالت مصادر مطلعة على القضية إن عناصر الأمن الوطني عذبه أثناء احتجازه بالصدمات الكهربائية والضرب. أحواله النيابة العامة بعد 19 شهرا من الاعتقال دون محاكمة إلى محكمة أمن الدولة طوارئ لمحاكمته بتهمة "نشر أخبار كاذبة" لا أساس لها والتي من المقرر استئنافها في 7 ديسمبر/كانون الأول 2021.

**قال فيليب لوثر، مدير البحوث والمناصرة للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في "منظمة العفو الدولية": "ضمن هجومها المستمر على حركة حقوق الإنسان، للسلطات المصرية سجل حافل باستهداف حسام بهجت ومديرين وموظفين آخرين في المبادرة المصرية، إحدى المنظمات الحقوقية الرائدة في مصر، عبر الملاحقات الجائرة، والتوقيف والحبس التعسفيين، ومنع السفر، وتجميد الأصول. على السلطات المصرية وقف إساءة استخدامها الذي لا ينتهي لنظام العدالة،**

وإسقاط جميع التهم الزائفة ضد حسام بهجت، وإغلاق القضية 173 نهائياً، وإنهاء منع السفر وتجميد الأصول التعسفيين".

المنظمات الموقعة:

- هيومن رايتس ووتش
- منظمة العفو الدولية
- الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان
- الجبهة المصرية لحقوق الإنسان
- كوميتي فور جستس
- هيومن رايتس فيرست
- الأورومتوسطية للحقوق
- مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
- الديمقراطية الآن للعالم العربي
- الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، في إطار مرصد حماية المدافعين عن حقوق الإنسان
- المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب، في إطار مرصد حماية المدافعين عن حقوق الإنسان
- مشروع الديمقراطية في الشرق الأوسط
- اللجنة الدولية للحقوقيين
- الخدمة الدولية لحقوق الإنسان
- مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان
- مبادرة الحرية
- المفوضية المصرية للحقوق والحريات
- معهد التحرير لسياسة الشرق الأوسط
- مركز أندلس لدراسات التسامح ومناهضة العنف
- ديغنتي"
- مؤسسة حرية الفكر والتعبير
- مركز النديم لتأهيل ضحايا العنف والتعذيب
- جمعية تقاطع من أجل الحقوق والحريات
- منظمة "ديفند ديفنדרز" (مشروع المدافعين عن حقوق الإنسان في شرق أفريقيا وقرن أفريقيا)
- المنبر المصري لحقوق الإنسان
- المبادرة الإيطالية – المصرية للحقوق والحريات "إيجبت وايد"
- منظمة المادة 19
- اللجنة الأمريكية لإنهاء القمع السياسي في مصر
- مركز دعم التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان
- جمعية نشاز
- جمعية تفعيل الحق في الاختلاف – تونس
- مؤسسة كلام – تونس
- جمعية الراقصين المواطنين – الجنوب – تونس
- جمعية "باي الحوم" – تونس
- المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
- جمعية "أوتكاست" للعابرين والعابرات جندياً - تونس
- الجمعية التونسية للدفاع عن الحريات الفردية – تونس
- القيادات الشابة في تونس
- جمعية "بيتي" – تونس
- جمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية
- النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين
- الرابطة التونسية لحقوق الإنسان

- جمعية نوماد 08
- الجمعية التونسية للدراسات حول الجندر – تونس
- معهد نقابة المحامين الدولية لحقوق الإنسان